

مؤرخ في 8 مارس 1985 يتعلق بضبط نظام تقاعد أعضاء مجلس النواب (1)

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد موافقة مجلس النواب ،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

الفصل 1 - تنطبق على أعضاء مجلس النواب أحكام التشريع المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي مع مراعاة الشروط الخاصة المنصوص عليها بهذا القانون .

الفصل 2 - يكتسب الحق في جراية التقاعد المنصوص عليها بهذا القانون بعد قضاء مدة نيابية كاملة

وإذا لم تكتمل المدة النيابية لأي سبب من الأسباب فلا يكتسب الحق في جراية التقاعد المنصوص عليها بهذا القانون إلا بعد قضاء سنتين على الأقل بصفة نائب ودفع المساهمات المنصوص عليها بالفصل الخامس من هذا القانون لما تبقى من المدة النيابية باستثناء الأراامل واليتامى الذين يقع أعاؤهم من دفع المساهمة

إلا أنه يقع اعتماد كامل المدة النيابية الخامسة 79 - 84 لاستحقاق منحة التقاعد وتصفيته وذلك بصفة استثنائية ورغم المدة الفعلية لهذه النيابة ولا تدفع المساهمات إلا على أساس هذه المدة الفعلية (79 - 81)

الفصل 3 - تقع تصفية جراية التقاعد للنصوص عليها بهذا القانون كما يلي :

نيابة واحدة 30% من المنح النيابية القارة

نيابتان 60% من المنح النيابية القارة

3 نيابات أو أكثر 90% من المنح النيابية القارة

الفصل 4 - يكتسب الحق في التمتع بجراية التقاعد المنصوص عليها بهذا القانون عند انتهاء المدة النيابية

ويقع توقيف التمتع بهذه الجراية في صورة إعادة انتخاب المعني بالأمر بمجلس النواب أو تعيينه في خطة عمومية أو إذا ثبت أنه يمارس نشاطا مهنيا بأجر وفي هذه الحالة الأخيرة يكتسب حق التمتع بالجراية عند بلوغ سن الخمسين

الفصل 5 - تخضع المنح النيابية القارة المسندة للنواب المنتفعين بأحكام هذا القانون للحجز من أجل جراية التقاعد بنسبة 10% لفائدة الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية الذي يتمتع بالإضافة إلى ذلك بمساهمة من الدولة تساوي 15% من نفس المنح تحمل على ميزانية مجلس النواب

(1) الأعمال التحضيرية

مداولة مجلس النواب ومناقشته بجلسته المنعقدة بتاريخ 5 مارس 1985

وتدفع هذه المبالغ الى انتهاء التمتع بالمنح النيابية
بالقارة المسندة للنواب المنتفعين بأحكام هذا
القانون

الفصل 6 - يحق للنائب الذي قام بمهامه خلال فترة
تقل مدتها عن سنتين ان يسترجع مبالغ الحجز
التي وقع خصمها من منحه وذلك وفقا للتشريع المتعلق
بنظام تقاعد موظفي الدولة
وفي كل الحالات تبقى مساهمة الدولة مكتسبة بصفة
نهائية لفائدة الصندوق القومي للتقاعد والحيطة
الاجتماعية

الفصل 7 - للنائب حق الجمع بين جارية تقاعد
نائب وبين جاريات تقاعد اخرى بعنوان سنوات العمل
المقضية قبل او بعد ممارسة مهام نائب الا انه لا يمكن
ان يتجاوز المقدار الجملي للجارية النسبة المئوية
القصوى المنصوص عليها بالفصل الثالث من هذا
القانون

كما يمكن للنواب اختيار نظام التقاعد المتمتين
به سابقا وفي هذه الحالة يتبادى المعنيون بالامر في
الانتفاع بحقوقهم في التقاعد وفي تحمل الحجز من
أجل التقاعد على المرتب والمنح التابعة لرتبتهم وخطتهم
الوظيفية وصنفهم ودرجتهم في اطارهم الاصلي ويتحمل
مجلس النواب المساهمة الموافقة لفائدة مؤسسة التقاعد
المعنية كما تقع تصفية جارية تقاعدهم على نفس
الاساس

الفصل 8 - تراجع جارية تقاعد النواب المنتفعين
بهذا القانون حسب نفس الشروط المنصوص عليها
بالنسبة لجاريات تقاعد موظفي الدولة

الفصل 9 - على النواب الذين يرغبون في الانتفاع
بأحكام هذا القانون ان يوجهوا الى الرئيس المدير
العام للصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية
مطلب انخراط :

- قبل انتهاء مدة نيابتهم بمجلس النواب بالنسبة
للاعضاء المباشرين عند صدور هذا القانون
- في ظرف سنة على أقصى تقدير ابتداء من
تاريخ انتخابهم بالنسبة للاعضاء الذين سبق انتخابهم
للفترة النيابية المقبلة بمجلس النواب واثناها .

الفصل 10 - يمكن للنواب الحصول على ضم نياباتهم
السابقة بالمجلس القومي التأسيسي او بمجلس الامة
او بمجلس النواب الى المدة النيابية 1981 - 1986
ويكون هذا الضم بطلب كتابي من النائب يقدمه الى
الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية قبل
انتهاء مدة نيابتهم بمجلس النواب

ويتم الضم مقابل دفع المساهمات المنصوص عليها
بالفصل الخامس من هذا القانون وتتكون قاعدة هذه
المساهمات على اساس ما تقاضاه النائب خلال للمدة
النيابية المعنية

ويتولى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية
استخلاص مبلغ هذه المساهمات التي يتحملها المتمتع
بالجارية ومجلس النواب كل فيما يخصه .

ويمكن للنائب طلب حجز مبلغ الضم اقسطا على
جارية تقاعد على ان لا يتجاوز هذا الحجز 20% من
الجارية

الفصل 11 - تنسحب احكام هذا القانون على جاريات
تقاعد النواب المسندة وفقا لاحكام المرسوم عدد
2 لسنة 1974 المؤرخ في 2 نوفمبر 1974 والقانون عدد
57 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977 مع المحافظة على
الحقوق المكتسبة

الفصل 12 - يمكن لاجزاء المجلس القومي التأسيسي
ومجلس الامة وأعضاء مجلس النواب الذين باشروا
مهامهم قبل المدة النيابية 1981 - 1986 ان يقدموا في
ظرف سنة من تاريخ صدور هذا القانون طلبا كتابيا
الى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية قصد
الانتفاع بجارية تقاعد وفقا للشروط المنصوص
عليها بهذا القانون

وعلى صاحب الطلب أن يحدد النيابة او النيابة
التي يلتبس الانتفاع بعنوانها بجارية تقاعد نائب وان
يدفع المبالغ المنصوص عليها بالفصل الخامس من هذا
القانون لفائدة الصندوق القومي للتقاعد والحيطة
الاجتماعية وذلك على اساس ما تقاضاه النائب خلال
المدة النيابية المعنية وتخضع من تلك المبالغ ما يكون
قد دفعه المعني بالامر من مبالغ للصندوق القومي
للتقاعد والحيطة الاجتماعية بعنوان نفس المدة في
نطاق نظام تقاعد آخر .

ويدفع مجلس النواب الى الصندوق المذكور مساهمة
الدولة المنصوص عليها بالفصل الخامس من هذا القانون
وذلك اقسطا ولمدة خمس سنوات .

وتدفع الدولة الى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة
الاجتماعية منحة سنوية تساوي مقدار الجاريات
المخولة لاجزاء المجلس القومي التأسيسي ومجلس
الامة للمدتين النيابيتين 1959 - 1964 و 1964 - 1969
وكذلك لاراملهم ولايتامهم وفقا لاحكام هذا الفصل .
وتخضع من هذه المنحة مساهمات المعنيين بالامر المنصوص
عليها بالفقرة الثانية من هذا الفصل وفي هذه الحالة
تعفى الدولة من دفع مساهماتها القانونية .

ويكتسب حق التمتع بالجارية على اساس احكام
هذا الفصل ابتداء من نشر هذا القانون مع مراعاة
الاحكام المنصوص عليها بالفصل الرابع من هذا
القانون .

ويمكن لارامل ويتامي النواب المنصوص عليهم بهذا
الفصل ان يقدموا طلبا كتابيا الى الصندوق القومي
للتقاعد والحيطة الاجتماعية قصد الانتفاع بجارية
الارامل واليتامي وفقا للشروط المنصوص عليها بهذا
الفصل .

الفصل 13 - يمكن للدولة وللنواب استرجاع مبالغ
الحجز من أجل التقاعد التي وقع دفعها الى مؤسسة
تقاعد لم يقع الاختيار النهائي عليها .

الفصل 14 - الغيت جميع الاحكام السابقة المخالفة
لهذا القانون وخاصة المرسوم عدد 22 لسنة 1974
المؤرخ في 2 نوفمبر 1974 والقانون عدد 57 لسنة 1977
المؤرخ في 3 أوت 1977

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

وصدر بقصر قرطاج في 8 مارس 1985

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة